

يعني أن الطبقة العاملة باتت تشكل الطبقة الاجتماعية الأكبر عدداً بين مجموع الطبقات ، وهو ما يشكل في حد ذاته واحداً من التحولات الاجتماعية البارزة في المناطق المحتلة .

وعلى صعيد تكوين الطبقة العاملة نفسها ، فقد طرأت أيضاً متغيرات ذات دلالة هامة : حيث ازداد بصورة ملحوظة عمال البناء والصناعة والمواصلات ، كما يبين الجدول رقم ٢ ، وذلك في مجموع المناطق المحتلة ( الضفة والقطاع ) .

جدول رقم ٢  
عدد العاملين في ابرز القطاعات ( في الضفة والقطاع ) بالآلاف

السنة	مجموع القوى العاملة	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المواصلات	مرافق عامة
١٩٧٠	٩١,٧	٢٤,٢	١٢,٦	٢١,٧	٢,٦	٢,٨	٢٣,١
١٩٧٢	١١٤,٧	٢٥,٢	١٩,٢	٢٢,٣	٣,٩	٤,٧	٢٥,٦
١٩٧٣	١١٩	٢٢,٧	٢٠,٢	٢٦,٦	٣,٨	٥,٥	٢٥,٣
١٩٧٤	١٢٩,٥	٢٢,٦	٢١,١	٤١,١	٤,١	٥,٦	٢٥,٩
١٩٧٥	١٢٣,٦	١٨,٦	٢١,٥	٤٢,٤	٤,٥	٥,٩	٢٦,٣
١٩٧٦	١٢٦,١	١٨,١	٢٣,٩	٤١	٥,٣	٥,٧	٢٧,٢

إذا كنا قد استعرضنا فيما سبق الجوانب التي يمكن أن تعتبر ذات وجه ايجابي في التحولات الاجتماعية ، خلال المرحلة التي نحن في صدها ، والتي كانت ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، إحدى النتائج غير المقصودة لسياسة سلطات الاحتلال ، فينبغي أن نشير الى الظواهر والمتغيرات السلبية والمدمرة التي نجمت عن الاستخدام الواسع للعمالة العربية في العمل الاسرائيلي .

أول هذه الظواهر أو التحولات السلبية : أنه في مقابل اتساع الآفاق نسبياً أمام العاملين يدوياً ، ضاقت فرص العمل أمام ذوي التعليم والثقافة النظرية - الطبقة المتوسطة عادة - في ظل الاحتلال . وهذا ما دفع أبناء هذه الطبقة ( مدرسون ، محامون ، جامعيون ، الخ .. ) الى البحث عن العمل في الخارج ( الوطن العربي وأميركا ) . وتقدر الباحثة الاجتماعية سارا غراهام ، أن غالبية هؤلاء الذين استقروا في الخارج لن يعودوا بصورة نهائية إلى المناطق المحتلة في الظروف الراهنة . وتقول سارا : « ... وان هذا النمط من الهجرة قد أخل بالتركيب الطبقي للمجتمع في الضفة . ولما كانت غالبية المهاجرين من الرجال فقد أخلت هذه الهجرة بنسب الجنس في المجتمع ( عدد الذكور والإناث ) مما انعكس على زواج نساء الطبقة المتوسطة » (١٥) .

وثاني هذه الظواهر الاجتماعية السلبية لاستخدام العمالة العربية في اسرائيل : ان هذا الاستخدام قد استهدف العمال الزراعيين في القرى والمناطق الريفية أكثر مما استهدف عمال المدن « نظراً لأن معظم المشروعات الاسرائيلية تحتاج الى عمال نصف مهرة أو غير مهرة » (١٦) . والنتيجة الطبيعية لذلك هي تفكك الأسر الريفية ، وفك ارتباط الفلاح أو المزارع بأرضه ، وتقهقر الزراعة من جهة ، واستمرار البطالة النسبية في المدن ، حيث العمال المهرة والمتعلمون ، الأمر الذي كان يدفعهم نحو الهجرة الخارجية .